

الربا في بلاد غير المسلمة دراسة فقهية مقارنة  
*The usury in Non-Muslim States: A comparative  
research study*

\*حسان اشرف عثمانى

**Abstract**

*Islam is not a mere set of worships but it leaves no stone unturned to guide its followers regarding the social conduct be it politico-legal, socio-cultural or economic etc to name a few.*

*The interest-based transactions have been categorically rendered impermissible and unlawful by virtue of Quranic injunctions and authentic ahadith. In this article the issue of interest based transactions – Muslim to Muslim, Muslim to non-Muslim and vice versa, a Muslim resident of a non-Muslim state and a Muslim non-resident of a non-Muslim state – has been discussed in detail in the light of Quran, hadith and juristic rulings of the eminent Islamic scholars including the great four imams.*

**Keywords:** Usury, Non-Muslims States, Islam, Qura'n, Hadith

\*پي ايچ ڈی اسکالر، شعبہ علوم اسلامیہ، جامعہ کراچی

إِنَّ الدِّينَ الإِسْلَامِيَّ يَقْسَمُ دَوْلَ الْعَالَمِ مِنْ مَنْطَلَقِ مَنْظُومَتِهِ الدِّسْتُورِيَّةِ فِي حَصَّتَيْنِ : دَوْلَ الْمُسْلِمِينَ، وَأُخْرَى لِغَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَهَذَا نَابِعٌ عَنِ اخْتِلَافِ كِلْتَا الطَّائِفَتَيْنِ فِي الْمَنْظُومَةِ الْغَقِيدِيَّةِ الْمُمَثِّلَةِ فِي أَصُولِ الْإِعْتِقَادِ وَالْحَضَارَةِ-

وَمِنْ ثَمَّ شَرَعَ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ السَّمَحَ لِكُلِّ النَّوْعَيْنِ أَحْكَامًا مُتَبَاثِتَةً، فَأَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِالتَّأَخِي مَعَ كُلِّ مُسْلِمٍ مَعَهُمْ فِي دِرَاهِمٍ، وَحَرَّمَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَ أَعْرَاضَهُمْ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ :

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ<sup>(1)</sup> : (فَإِنْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ)<sup>(1)</sup>

وَفِي الطَّرْفِ الْآخَرِ فَقَدْ رَفَعَ الْعِصْمَةَ عَنِ أَمْوَالِ الْمُحَارِبِينَ لِلْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ، وَاتَّفَقَ فُقَهَاءُ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنَّ الْمُحَارِبَ مِنْهُمْ حَلَالُ الدَّمِ وَالْمَالِ فِي الْقَانُونِ الْإِسْلَامِيِّ، وَلَكِنْ قَدْ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ عَهْدٌ أَوْحَدٌ شَرْعِيٌّ، حَيْثُ تَمْنَحُ الشَّرِيعَةُ أَمْوَالِ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةً مِنْ خِلَالِ مَنْظُومَتِهَا الدِّسْتُورِيَّةِ الَّتِي تُشَكِّلُ الْعَالَمَ فِي وَحْدَتَيْنِ مُتَقَابِلَتَيْنِ: (1) دَارَ الْإِسْلَامِ، (2) وَدَارَ غَيْرِ الْإِسْلَامِ..... فَلَوْ أَنَّ أَحَدًا مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ دَخَلَ دِيَارَ الْمُسْلِمِينَ بِأَمْنٍ أَوْ عَهْدٍ فَهُوَ مُسْتَأْمَنٌ، تَلْتَزِمُ دَارَ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةَ مَالِهِ مِنْ وَجْهَةِ نَظَرِ قَانُونِهَا الدِّسْتُورِيِّ، فَلَا تَجُوزُ أَخْذُ مَالِهِ إِلَّا بِرِضَاهِهِ، كَمَا لَا تَجُوزُ الشَّرِيعَةُ الْغَضَبُ وَالْخَدِيعَةُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهَذَا كُلُّهُ كَلِمَةُ اتِّفَاقٍ بَيْنَ فُقَهَاءِ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ..... حَيْثُ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الْإِحْرَازَ بِالْأَمَانِ يَفِيدُ غَيْرَ الْمُسْلِمِينَ عِصْمَةً عَلَى اخْتِلَافِ دِيَانَاتِهِمْ..... فَقَدْ جَاءَ فِي شَرْحِ السِّيَرِ الْكَبِيرِ مَنْصَبَهُ: (وَتَقُومُ الدَّمُ يَكُونُ بِالْإِحْرَازِ بَدَارَ الْإِسْلَامِ ..... الخ...)<sup>[1]</sup>

(1) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سُنَنِهِ: بَابُ مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الدَّمِ وَالْأَمْوَالِ - تَحْتَ أَبْوَابِ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رَقْمُ الْحَدِيثِ: 2157-

وقال الإمام السرخسي في "المبسوط": (العصبة بالإحراز بالدار لا بالدين.....الخ)<sup>2</sup>

على العكس تماماً، فلو أنّ أحداً من المسلمين خرج عن حدود دار الإسلام، ودخل ديار غير المسلمين بعهد أعوامان؛ فإنه لا يبقى محكوماً بأمر القانون الدستوري للإسلام في بلادهم، فلا تنفذ عليه دولة الإسلام حداً فيما يجنيه ثمة.....، ونجد في كتب الفقه الإسلامي أمثلة كثيرة تتفرّع على هذا الأصل.....<sup>[3]</sup>

موضع البحث: ولكن هل يتحقّق الرِّبا بين المسلم وغير المسلم في بلاد غير المسلمين، أم لا يتحقّق فيه؟، قضية فقهية هامّة شغلت محلاً لا ثقاً في القانون الإسلاميّ قديماً وحديثاً، ونحن إذ مهد نالها بما سبق معنا أعلاه، سنلقي أضواء فيما يلي هذه القضية من منظورها المعاصر..... في ضوء التقاط التالية:

محتويات البحث:

- (1) تنقيح المسئلة في صورها المعاصرة، وخطورتها في أرض الواقع الاقتصادي نظرياً وعملياً -
  - (2) اختلاف الأئمة الفقهاء في مسئلة الربا في بلاد غير المسلمين.....، معضودة بأدلتهم ومقوماتهم.....!
  - (3) المذهب الداجح، ومرجحاته.
- ونحاول فيما يلي الإمام لكل منها لندرسه دراسة واعية -

(1) تنقيح المسئلة:

يحدث في عصرنا كثيراً، أن رجلاً أو أسرة مسلمة يسافر إلى بلاد غير المسلمين، ويقوم فيها بتأشيرة، فنصير لا مستأ منّا، في ضوء المصطلح الفقهي، وبالتالي يحرم عليه أخذ أموال غير المسلمين ثمة إلا برضاهم، و بحكم أن البنوك تتعاطى المعاملات المالية بالربا، فهل يسع هذا المسلم أن يأخذ الربا على ودائعه من البنك الربويّ أم لا؟

خطورة المسئلة:

وقد اكتسبت هذه المسئلة أهميتها من ناحية أخرى، هي أن المسلم لو تنازل عن ما يجلبه له الربا، ويتركه لهم فإنه بذلك يصب أمواله تلك في مصالح غير المسلمين والذين لا يستبعد عنهم أن يخدمو بها مصلحة عداءهم في المحاربة ضد المسلمين .....، وقد استلفتت هذه الناحية عناية بعض المفكرين المعاصرين، ومنهم الكاتب الإسلامي الكبير الشيخ محمد مناظر أحسن الكيلاني رحمه الله في الهند.....<sup>[4]</sup> وسيأتي معنا دراسة رأيه أنشاءالله قريباً.....،

مذاهب الأئمة الفقهاء : وقد تكلم في المسئلة الفقهاء، ومُجمل ما يتمخّص لنا عن كلامهم فيما مذهبان:

(1) المذهب الأول : فذهب الإمام أبوحنيفة وصاحبه محمد بن الحسن الشيباني رحمهما الله تعالى إلى أنه لا يتحقق الربا بين المسلم وغير المسلم في دولة غير الإسلامية،

فقال الإمام ابن الهمام في "فتح القدير" مع الهداية:(وعلى هذا الخلاف الربا بين المسلم الأصلي.....الخ.....إلى قوله خلاف لأبي يوسف ومن ذكرنا)<sup>[5]</sup> أدلته ودراستها:

وأعظم ما استندوا في ذلك إليه هو حديث أخرجه البيهقي في كتاب السير عن مكحول مرسلاً:  
وأقرّه الشافعيّ.

﴿لاربا بين المسلمين وبين أهل الحرب في دار الحرب﴾ وهو صريح الدلالة في مؤداه.....<sup>[6]</sup>

وهو مرسل، ولكن إرساله لا يقدر في صحة الاستدلال به، تماما كما قال الإمام السرخسي رحمه الله تعالى في "المبسوط"، تحت "باب الصرف في دارالحرب":

((هذا الحديث وإن كان مرسلاً، ولكن مكحول فقيه ثقة، والمرسل من مثله مقبول.....))<sup>[7]</sup>

وقد تقرر في أصول الحديث في موضعه أن المرسل حجّه عند جمهور الفقهاء، كما اعتضد له العلامة السيوطي في تدريب الراوي في بحث المرسل [8]:

أما ما قال ابن حجر في الدراية: "لم أجد....." [9] فمدفوع بما ذكر هو بعده عن إقرار الشافعي بذلك.....، على أن ابن حجر رحمه الله تعالى، قد يميل به انتصاره لمذهب الشافعي، فيحكم على مستدل به خصمه بمثل ذلك أو غيره، لأدنى سبب، وقدمه عنه في هذا الباب غير واحد من الأمثلة، منه الحديث: ﴿الجار أحق بسقبه﴾ في باب الشفعة، ولا أدلّ على انحياز يته رحمه الله تعالى في ذلك ما استدرك عليه الزيلي في كل موضع من هذا النوع، و في حديث مكحول هذا- وإن حكم عليه الزيلي بالغرابة ولكنه قل كلام الشافعي واحتجّ به [10]، وتبعه في ذلك الإمام ابن الهمام في الفتح، جرياً على منهجه في اتباع الزيلي في دراسة أحاديث الهداية للمرغيناني، كما قرره العلامة محمد عوّامه في مقارنته بين "فتح القدير و نصب الداية ومنية الأمل" [11]

#### تحليل مقدمات مذهب أبي حنفة:

ويبقى لنا الآن أن نفصّل هذا المذهب بمقوماته وشرائطه التي رعاها الأمام أبوحنيفة وصاحبه رحمه الله تعالى، وهي ككلّ مستفادّة من الحديث المستدلّ به عندهما، وفصلها الفقهاء من بعد، وخرّجوا عليها أحكام عدّة وتتلخص هذه الشرائط في أربع صور:

- (1) أن تكون معاملة الربا في دار غيرالمسلمين، لافي دارالإسلام، وهذا القيد مفهوم من ظاهر النص،
- (2) وأن يكون العاقدالذي يعامله المسلم، حربياً بحيث لا يكون مسلماً أصلياً أو ذمياً من دارهم، ويُستفاد هذا القيد من قوله: (أهل دارالحرب) احترازاً.....

وقد صرح به ابن الهمام في فتح القدير.....بقوله: (....بين المسلم الأصلي و.....الخ) [12]

(3) ويدخل في قوله (أهل دارالحرب) من أسلم في دارهم ولم يهاجر إلى دارالإسلام، وقد صرح بهذا القيد العلامة العيني في بحر الدائق بقوله : (حربى أسلم ولم يهاجر كالحربى عند أبي حنيفة)

وجاء مثله في شرح السير الكبير، وعَلَّه، [13]

(وتقوم الدم (والمال) يكون بالإحراز بدارالإسلام) [14] فيصير ماله معصوما بالدار لبالدين فحسب-

وقد سبق منا الإشارة إلى ذلك في تمهيد البحث، سيأتى معنا مزيد توضيحه في السطور القادمة.....!

(4) ويعلم من عكسه أن المسلم في دار غير المسلمين إذا أسلم ثم هاجر إلى دارالمسلمين، ثم عاد إليهم لا يكون حكمه حكم أهل الحرب-

(5) ويتناول قوله : (المسلمين) المسلم الذى اختار الإقامة أو السكنى في دار غير المسلمين بالتاشيرة، ويسمى "المستأمن" فى القانون الإسلامى-

صرح به الإمام السرخسى رحمه الله تعالى فى المبسوط.....[15]، والعلامة الكاسانى فى البدائع.....[16] [ وقد مرّ معنا قبل نصّ ابن الهام فى الفتح بذلك.....[17]

وتستفاد هذه القيود كذلك ممّا جاء فى تنوير الأبصار وشرجه الدر المختار والتعليق عليه رد المختار.....،

(ولا بين حربى ومستأمن) ولو..... الخ ألى قوله..... فلا ربا اتفاقا -جوهرة) [18]

آراء العلماء المعاصرين فى تكيفه ومناقشتها:

وإن مذهب الإمام أبى حنيفة

وصاحبه فى جواز تعامل المسلم مع غير المسلم فى داره على أسس ربويّة آثار اهتمام والعلماء من ناحية أخرى، وهى الكيف الشرعىّ أو الفقهى لهذه المعاملة وقد تنازعت فيما آراء العلماء بين القديم والحديث،

وفى ضوء دراستنا القاصرة للموضوع فإنّ هذه الآراء

تتلخص فى نحو أربع صور، نستعرضها فيما يلى، ونناقشها بماهم ذكره،

لنخلص من ذلك إلى الراجح من ذلك عند الفقهاء المعاصرين:

(1) الرأي الأول : من أول تعرّض لهذا الموضوع في الهند هو العالم الكبير والكاتب الإسلاميّ النابغ الشيخ محمد مناظرا حسن الكيلاني-رحمه الله تعالى- فقد بحث لمذهب الحنيفة بقوة، ولكنّه ذهب أخيراً إلى تنزيل المال الحاصل بهذه المعاملة منزلة (الفي) واعتصد لرأية بنصوص قرآنية وأخرى فقهية ومن أكبر مادفعه إلى ذلك هو أن تعود أموال المسلمين في نصرتهم بدل أن يستغلها الكفّار لصالح أنفسهم في معاداة المسلمين ومحاربتهم.....<sup>[19]</sup> وقد أخذ علماء المسلمين في الهند على هذا الرأي في مقدمته الأخيرة، وهي اعتبار هذا المال فيئناً، واعتبروه مخالفاً للمصطلح الفقهي المتعارف بين الجمهور، وفي طليعة من ردّ عليه الإمام الحكيم العلامة محمد أشرف على التهانوي رحمه الله تعالى، فقد أحسن الرد عليه في مقال له، نشره أولاً في مجلته الصادرة باسم إدارته وهي مجلة النور الأردية، ثم أدرج في كتابه (بوادرنوادر).....، وحاصل ما قاله ثمّه أنه لا يتحقق وفق الفئ- وأتبعه بالردّ كذلك الأستاذ المفكر أبو الأعلى المودودي المرحوم في كتابه حول الربا، وأطال نفسه في مناقشة رأية.....<sup>[20]</sup> ويراجع لتفصيله كتابه هذا-

(2) الرأي الثاني : ولكن الأستاذ المودودي ذهب رأياً آخر، قديكون فيه نظر بادئ الأمر، وهو أنه لا يحل الربا الحرام في هذا المعاملة على مذهب أبي حنيفة وصاحبه رحمهما الله تعالى إنّما هو رخصة للمسلم في دار غير المسلمين ،.....

ولكن الظاهر فيما أورده الفقهاء في هذا الموضوع أنّها معاملة مستقلة، لا ينبغي أن تعتبر تبعاً من أصل، أو رخصة من عزيمة.....

(3) الرأي الثالث : ويدل على ذلك ما ذهب إليه العلامة ابن عابدين في ردّ المختار ما حاصله أن معاملة المسلم مع غير المسلم في دار غير المسلمين ليس بعقد الربا أصلاً، إنّما هو استيلاء على مالٍ مباح..... ومجمل دليله في ذلك أنّ مال غير المسلم في داره مباح في نفسه في حق المسلم، ولكنّه يصير ممنوعاً من تمّلكه لعارض، وهو كونه مستأمناً، فيكون أخذه عدراً وخيانة،

فلا يأخذ المسلم إلا برضاه، فإذا رضى عند المسلم على معاملة الربا، فكأنما أزال هذا المانع، فيصحّ للمسلم الاستيلاء على ماله من حيث كونه مباحاً غير مملوك، فيكون مشروعاً مفيداً للملك، كالاستيلاء على الحطب والحشيش.....، فالملك يثبت للمسلم بالأخذ والاستيلاء لبالعقد فلا يتحقق الربا.....

ونصّ كلامه كالتالي: "وما في ضوء أصولهما، يقولان..... أن مال الحربى غير معصوم..... الخ..... ألى قوله وهذا كلّه في دار الكفر....."<sup>[21]</sup> وهو كلامٌ رقيقٌ ووجيه- ذهب إليه عددٌ من العراقيين مثل سفيان الثورى، ابن المبارك ومن قبلهم أبراهيم النخعى، وهو قول في مذهب الإمام أحمد.....، ومال إليه ابن تيمية، ويروى أيضا عن ابن الماجشون من المالكية.....<sup>[22]</sup>

ولو أخذنا بهذا الرأى فإنه مادة الاختلاف بين الطرفين والجمهور أصلاً - كما سيأتى - انشاء الله -.

(4) الرأى الرابع: والرأى الرابع محصّله أنّ المال الذي يكتسبه المسلم المستأمن مثلاً على أساس الربا في دار غير المسلمين وإن كان مباحاً له، ولكن العقد الربوى الذى يتعاطاه لا يخلو عن معصية: لأنّ حسن المقصود لا يستلزم حسن الطريقة المؤدية إليه، كذا حقّقه الإمام الهندى الكبير حكيم الأمة محمد أشرف على التهانوى رحمه الله تعالى.....، ونقله شيخنا العلامة الفقيه محمد تقى العثمانى حفظه الله تعالى ورعاه، فى كتابه (فقه البيوع)<sup>[23]</sup>، ونسبه إلى الإمام الكبير رائد النهضة الإسلامية فى الهند العلامة محمد قاسم النانوتوى رحمه الله تعالى<sup>[24]</sup>، فيما ذهب إليه من نفاذ قضاء القاضى ظاهراً وباطناً<sup>[25]</sup>، حيث يحلّ الملك، ولكن ليسوء صاحبه<sup>[25]</sup> لاختياره طريق المعصية.....

ونصه فى فقه البيوع كالتالى (وقال الإمام محمد قاسم النانوتوى ..... إلى آخر قوله<sup>[26]</sup>)

وبهذا يندفع ما ذهب إليه الإستاذ المودودي المغفورله في كتابه (الربا) وحصل المسئلة على ماذهب إليه في مذهب الطرفين أنّ مال غير المسلم وإن حلّ له في نفس الأمر، بالقانون الدستوريّ أو الدولي، الذي لا يتعرّض للمسلم إذا خرج عن حدود نفاذ هذا لقانون وهو دارالإسلام، فلا يكلف على ردّ هذا المال إذا أخذه من مال غير المسلم في دارغير المسلمين من وجهه نظر القانون الخارجى، ولكن يحظر عليه تعاطى ذلك في الاعتقادى بمعنى عدم صحته فيما بينه وبين الله تعالى.....أو أرجاع الحق إلى صاحبه.....هذا حاصل كلامه الذى بسطه في عدة صفحات من كتابه.[<sup>27</sup>]

ووجه دفعه أن الإمام أبوحنيفة رحمه الله تعالى مادام قد حكم بالقضاء ظاهرا و باطنا، فهو يستدعى حلّ المال المأخوذ بهذه المعاملة بالقانون الاعتقادى (أى فيما بينه وبين الله) أيضاً، فلا يكون لحظره اعتقاداً أو ديانة، كلُّ ما في الأمر أن الطريق التى اختاره إلى الكتساب هذا المال غير مسموح به شرعاً، لأنّه عقد الربا، فيكون معصية من هذا الوجه فقط، وهذا لا يستلزم حرمة ما أخذه من المال\_\_\_ويبقى حلالاً،وزاد الإمام ابن الهمام هنا من رأيه أن الحل ينبغى فيما إذا حصلت الزيادة في الربا للمسلم.....والله اعلم[<sup>28</sup>]

هذا ماتيسّر لنا من تنقيح مذهب الإمام أبى حنيفة وصاحبه رحمهما الله تعالى في هذه المقالة،

ومنتقل الآن إلى دراسة مذهب الجمهور في الموضوع\_\_\_:

## (2) المذهب الثانى: وهو مذهب الجمهور:-

ذهب إليه جمهور الفقهاء منهم الشافعى ومالك وأحمد بن حنبل ، والأوزاعى وإسحاق وأبو يوسف من الحنفيّة.....وهوما:

قال ابن قدامة في "المغنى":(ويحرم الربا في دارالحرب كتحريره في دارالإسلام .....إلى آخر قوله ( في حكاية مذهب الجمهور)[<sup>29</sup>]

أدلته الجمهور ودراستها:

لإنّ النصوص في تحريم الربا عامة، ولم تفرق بين دار وارء، ولا بين مسلم وغيره وهذا هو الموافق لما علم في الاسلام من العدل في المعاملات مع الكفار والوفاء-

ولهم قول الله تعالى: ((وحرّم الربا)) البقرة: الآية ٢٥٨  
وقوله: ((الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ)) الآية  
وقوله: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)) الآية

وعموم الأخبار يقتضى تحريم التفاضل-

وقوله: (فلا ربا اتفاقا) أى لا يجوز الربا معه فهو نفى بعنى النبى؛ وإليه مال الأمام أشرف على التهانوى رحمه الله تعالى وكذلك سائر الأحاديث-

أما اسلام المتبايعين، فليس بشرط لجريان الربا، فيجرى الربا بين أهل الذمة، وبين المسلم والذمي؛ لأن حرمة الربا ثابتة في جهنم؛ لأن الكفار مخاطبون بشرائع هى حرمت إن لم يكونوا مخاطبين بشرائع هى عبادات عندنا- قال الله تعالى: ((وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ)) الآية

وروى أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر: (( إما أن تذرؤا الربا، أو تأذنؤا بحرب من الله وسوله)) وهذا في نهاية الوعيد فيدل على نهاية الحرمة ولأن ما كان محرما في دار الإسلام كان محرما في دار الحرب، كالربا بين المسلمين-

وبقى أن نناقش المستدلّ الحديثي للمذهب الأول.....

دراسته حديثية لحديث مكحول:

ذكره العيني في البنائة على الهداية، وقال: غريب، ليس له أصل مسند (٨/٢٩٩):

ذكره الشافعي في الأم: (7/359) عن يوسف، وقال: ليس بثابت ولا حجة فيه.

ورواه البيهقي في المعرفة: (13/276) من طريق الشافعي، وأقرّه.

ونقل ابن المنذر في الأوسط: (11/236) رواية أبي يوسف، وذهب إلى قول الشافعي.

وقال ابن قدامة في المغنى: (4/47) خبرهم مرسل لا نعرف صحته.

وقال النوري في المجموع: (9/376) أنه مرسل ضعيف، فلا حجة فيه.

وقال ابن الهمام في فتح القدير: (7/38) هذا الحديث غريب.

وقال الزيلعي في نصب الراية: (4/44) غريب. ونقل كلام الشافعي محتجا به.

وقال ابن حجر في الدراية: (2/158) لم أجده. ونقل كلام الشافعي أيضاً.

وقال إبراهيم بن مفلح في المبدع (4/157) أنه خبر مجهول.

وقال الألباني في الضعيفة (6533) منكر.

#### مناقشة قول الإمام السرخسي:

ونازع فيه السرخسي فقال في المبسوط: (14/56) هذا الحديث وإن كان مرسلًا فمكحول فقيه ونقل العيني كلام السرخسي، وقال: "لا نسلم عدم ثبوته، لأن جلاله قدر الإمام تقتضى أن لا يجعل لنفسه مذهبا من غير دليل واضح! وأما قوله (يعنى الشافعي)": "ولا حجة فيه" فبالنسبة إليه، لأن مذهبه عدم العمل بالمرسلات إلا مرسل سعيد بن المسيب، والمرسل عندنا (يعنى الحنيفة) حجة؛ على ما عُرف في موضعه".

#### الإجابة عن قول السرخسي:

ولكن الحق على هو، هذا الكلام معلومٌ حاله عند أهل الحديث! وطوّل الأمام الألباني في نقده، فالخبر غريب المخرج جدا، وليس ثابتا عن مكحول أصلاً، كما أن مراسيله عندهم من أوهى المراسيل، وابنُ الهمام والزيلعي أقعد في الحديث ممن خالفهما من الحنيفة، وقولهما: "غريب" يعنى أنه لا أصل له في اصطلاحهما، ووافقهما سائر الحفاظ على ذلك.

مرجّحات مذهب الجمهور :

الأول : الحديث المستدل لإبي حنيفة ثبت ضعف صحته، على أنّه ظني الدلالة فلا يقوى أن يعارض القطعي، كما تقرّر في الأصول-

والثاني : النصوص القطيعة الدالة على حرمة الربا بدون تخصيص لا يترك بدا للمسلم في أخذه-

والثالث : يحتمل أن يكون النفي هنا بمعنى النهي، وإليه مال الأمام أشرف على التهانوي رحمه الله تعالى- [30]

والرابع : ان الإمام قد جوز أخذه بشرائط لا توجد كثيرا ما- فاذا فات الشرط فات المشروط- ولا يبقى لأخذه سبيل-

والخامس : قول الجمهور أقرب إلى الاحتياط-

والسادس : وقعت الشبهة في كونه الربا، والشبهة في هذا الباب ملحقه بأصل الربا-

والسابع : اذا اجتمعت الأدلة بين الحلة والحرمة، فجانب الحرمة راجح- كما ذكره العثماني في أعلاء السنن: [31]

والثامن : قوله (وذرو ما بقى من الربا) وارد في أهل مكة قبل الفتح [32]، وكان دارالحرب يومئذ، وقد فصلّ ابن قدامة هذه الوجوه في المغني: [33]

تحقيق مذهب أبي حنيفة رحمه الله :

وشرحه أن أباحنيفة ما قال بجواز أخذ الربا من الكافر الحربي- ولكن مذهبه أنّه لا يتحقق الربا بين المسلم والكافر الحربي بل ماله في دار الحرب

مباح، وللمسلم يجوز أخذ ماله بأى وجه كان برضاه، وليس سببه أن أخذ الربا حلال بل مال الحربي مباح للمسلم، كما أسلفنا البحث عنه، فهنا

الشرح يندفع ما بينه وبين الجمهور والله اعلم... [34]

لأنه لا تبقى هذه المعاملة في حكم الربا عند الطرفين، فيكون إباحة المعاملة فيه عند الطرفين وارد في غير ما ورد فيه تحريم الجمهور، فلا نزاع أصلاً،

على كل، فقد أفتى الإمام أشرف على التهانوي بمذهب الجمهور أخيراً..... [35]

وأقرّه القاضي الفقيه العلامة المفتى محمد تقى العثماني حفظه الله تعالى في مؤلّف العظيمة "فقه البيوع".  
فالحكم اليوم أنه لا يجوز للمسلم أن يعامل أحدا من غير المسلمين بوجه من وجوه الربا في دارهم ، فمن أخذه فليصدّق به لا بنية الثواب-والله أعلم وعمله أتمّ-

### المراجع والمصادر

- (1) الشيباني، محمد بن الحسن شرح السير الكبير : ج-1، ص-81 ، السير الكبير، ص:181، إدارة القرآن والسنة- كراتشي 2000ء
- (2) السرخسى ، شمس الدين ، المبسوط للسرخسى : ج-10 ، ص-30
- (3) السرخسى ، شمس الدين ، يراجع للتفصيل كتاب المبسوط للسرخسى، كتاب السير-
- (4) المودوى ، ابو الاعلى ، سود (اردو) مؤلفه الأستاذ المودوى : ص-251-292
- (5) ابن الهمام ، علامه كمال الدين محمد بن عبد الواحد - فتح القدير : 7/37 ، المكتبة العلمية : بيروت ، لبنان
- (6) البيهقى ، أحمد بن الحسين بن علي البيهقي أبو بكر، معرفة السنن للبيهقي : 3/276، كتاب السير، فقه البيوع : ج-2، الأم للشافعى 226/7 الطبعة الأولى ببولاق سنة 1325هـ
- (7) السرخسى ، المبسوط-السرخسى، 56/14 ، دارالمعرفة-بيروت لبنان ، كتاب الصرف في دارالحرب-
- (8) السيوطى ، جلال الدين ، تدريب الراوى، للعلامة السيوطى- بحث المراسيل-قديمى كتب خانه آرام باغ كراچى 1999 ء
- (9) العسقلانى ، ابن حجر ، الدراية فى تخريج أحاديث الهداية : 2/158 - مير محمد كتب خانه آرام باغ كراچى بلاسن
- (10) الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي ، نصب الراية 14/44 ،، إدارة القرآن والسنة- كراتشي 2000ء
- (11) العوامة، محمد العوامة، فقه أهل العراق وحديثهم- دراسته مقارنة-للشيخ عوامة، دار ابن كثير مكة المكرمة السعودية، 2002 ء
- (12) ابن الهمام ، علامه كمال الدين محمد بن عبد الواحد ،فتح القدير 7/37 المكتبة العلمية- بيروت-لبنان، الطبعة-1415هـ-1995ء

- (13) بحر الرائق: 226/6-دارالكتب العلمية-بيروت لبنان، الطبعة الاولى 1431هـ-1997ء
- (14) الشيباني، محمد بن الحسن ، شرح السير الكبير: 81/1
- (15) السرخسى ، شمس الدين ، المبسوط، للسرخسى 138/1
- (16) البدائع للكاساني: 192/5
- (17) ابن الهمام ، علامه كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير : 7/37 المكتبه العلمية-بيروت-لبنان
- (18) الدرالمختار وحاشيه 15/279 دارالتفاهد والتراث-دمشق/سعودية، الطبعة الاولى 1421هـ-2000ء
- (19) المودوى ، ابو الاعلى ، سود-(اردو) للأستاذ المودودى- 254
- (20) المودوى ، ابو الاعلى ، سود (اردو) 290
- (21) الشامى ، ابن عابدين ، الدرالمختار وحاشيه لابن عابدين رحمه الله عليه-أيضاً إدارة القرآن والسنة-كراتشى2000ء
- (22) لشامى ، ابن عابدين ، الدرالمختار وحاشيه لابن عابدين رحمه الله عليه-أيضاً إدارة القرآن والسنة-كراتشى2000ء فقه البيوع : ج-2-ص: 254 إدارة المعارف
- (23) العثماني ، محمد تقى ، فقه البيوع : ج-2-دارة المعارف كراتشى ٢٠٠٩ء
- (24) تكمله فتح الملهم : ج-1 ، باب نفاذ قضاء القاضي--الخ
- (25) العثماني ، محمد تقى ، فقه البيوع : ج-2، دارة المعارف كراتشى ٢٠٠٩ء
- (26) المودوى ، ابو الاعلى ، سود (اردو) : ص-250-290
- (27) ابن الهمام ، علامه كمال الدين محمد بن عبد الواحد ، فتح القدير 7/38
- (28) ابن قدامة، المغنى لابن قدامة: 6/98 وذارة الشئون الإسلامية للسعودية، بلاسن
- (29) إمداد المتين 158/3
- (30) ظفر، احمد العثماني ، علاء السنن : 464/14، دارة المعارف كراتشى ٢٠٠٩ء
- (31) ظفر، احمد العثماني ، علاء السنن : 464/14، دارة المعارف كراتشى ٢٠٠٩ء
- (32) المغنى لابن قدامة : 98/6وزارة الشؤن الإسلامية والأوقاف-السعودية، الطبعة الثالثة، 1417هـ-1990ء
- (33) الشامى ، ابن عابدين ، الدر المختار مع حاشية
- (34) التهانوى ، محمد اشرف على تهانوى، رافع الضنك.....للتهانوى، إمداد المفتين 153/3 دارة المعارف كراتشى ٢٠٠٣ء
- (35) العثماني ، محمد تقى فقه البيوع للعثماني : ج-2، ص: 456-آدارة المعارف كراچى ٢٠١٠ء